

تجارة الرقيق في أفريقيا في العصر الحديث

د. عبد السلام عرقوب*

المقدمة :

تعتبر تجارة العبيد ، وصمة عار في جبين كل من مارسها خصوصا الدول الأوروبية ،التي مارست هذه التجارة البشعة ، في حق الجنس البشري في القارة الأفريقية. والرق ليس ظاهرة تاريخية ، ولكنه ظاهرة إنسانية ملازمة للحياة ،وجوهر الرق هو ما يمارسه السادة على العبيد من تسلط ، وتحكم ، واستغلال .

لقد كان هناك نوع من السخرة ، منذ أقدم العصور التاريخية إلا أنها لم تكن بالصورة التي مارسها الأوروبيون في حق الشعب الأفريقي ،.فعندما نزل الأوروبيون إلى السواحل الأفريقية ،كان غرضهم الأساسي حماية طرق تجارتهم البحرية و تأمينها وأقاموا علاقات طيبة في أول الأمر مع الأفارقة ،ولكنهم سرعان ماغيروا هذه الأسلوب نتيجة الجشع الاقتصادي و السياسي الذي غلبهم على أمرهم، وبالتالي مارسوا أبشع الطرق للحصول على الرقيق لأنهم وجدوا في تجارة الرقيق المورد الأفضل من بقية السلع الأخرى ،و أيضا الحاجة الماسة إلى الأيدي العاملة الرخيصة و المتوفرة في القارة الأفريقية .

وكانت البرتغال ،ثم اسبانيا ،أول من مارس تجارة الرقيق في أفريقيا ،و كانت تشحن الرقيق إلى جزر الهند الغربية ،و الأمريكيتين منذ القرن السادس عشر . كما أن بريطانيا دخلت هي الأخرى هذا الميدان ،ميدان تجارة الرقيق ،وأصبحت تجارة الرقيق مصدر رخاء لها .

إن دخول بريطانيا إلى جانب البرتغال و إسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية ، ميدان تجارة الرقيق ،إن أصبحت هذه التجارة وبالأعلى على القارة الأفريقية من كافة النواحي و من هنا تبرز لنا التساؤلات التالية :-

- ما الهدف من نزول الدول الأوروبية ،إلى السواحل الأفريقية ،في أول الأمر ؟
- وما هي الوسائل التي استخدمتها الدول الأوروبية ،للحصول على الرقيق ؟
- وكيف عامل الأوروبيون ،إثناء صيدهم و شحنهم العبيد . إلى العالم الجديد ؟
- وما موقف بعض الزعماء الأفارقة ،من ممارسة تجارة الرقيق في بلادهم ؟
- وما هي الأسباب التي جعلت بريطانيا ،تتبنى إلغاء تجارة الرقيق؟

* كلية الآداب - غريان

هذه التساؤلات و غيرها سوف نجد الإجابة عنها في هذا البحث .

الرق لغة واصطلاحاً:

الرق في اللغة. هو الضعف ,ومنه رقة القلب ,والضعيف هنا ليس المقصود منه الجسد ,فقد يكون من العبيد من هم جسدياً أقوى من الأحرار. والرق بكسر الراء من العبودية , واسترق مملوكه بمعنى(أرقه) ,وهو ضد أعتق مملوكه, والرقيق هو المملوك واحداً, وجمعاً.(السمك,3و2014).

واصطلاحاً الرقيق أو العبد ,هو إنسان محروم من الأهلية ,وهو مملوك لإنسان آخر ,يتصرف فيه تصرفه بملكه ,فله أن يستخدمه , ويؤجره , ويبيعه .(السمك,3,2014).

ويعرفه الدكتور أحمد سليمان البشاييرة قائلاً : "الرقُّ من مادة رَقَ يَرُقُّ رَقَةً , وهو نقيض الغليظ والتخين, والرَّقَّةُ ضد الغلظ ,والرُقُّ بكسر الراء الملك والعبودية , المملوك بمعنى ادخله في الرق, ورق فلان بمعنى صار عبداً ,وسمي العبيد رقيقاً لأنهم يرقون لمالكهم , ويدلون ويخضعون "(البشاييرة,11,1974).

والسخرة كانت موجودة في غربي أفريقياي قبل مجيء الأوروبيين بسنوات طويلة, ولم تكن بالصورة والاسلوب. الذي مارسه الأوروبيون في المنطقة عندما وصلوا إليها واستعمروها ,ونهبوا خيراتها واستغلوا سكانها ,كما أن السخرة قبل مجيء الأوروبيين إلى المنطقة لم تتخذ شكل التجارة المعروفة حالياً,ويبدو السبب في ذلك أن الحاجة في ذلك الوقت لم تستدع التوسع في تشغيل عمال السخرة ,و السخرة تختلف عن الرقيق ,فالسخرة عملية استبدادية تقع من الحاكم على المحكوم دون أن يباع المملوك إلى الحاكم .(هويدي,78,2008).

وعندما نزل الأوروبيون إلى الشواطئ الأفريقية الغربية ,حاولوا أن يقيموا علاقات طيبة وحسنة مع أهلها حتى يستطيعوا تحقيق أهدافهم , وحماية طرق تجارتهم البحرية وتأمينها ولكنهم سرعان ماغيروا هذا الأسلوب نتيجة الجشع الاقتصادي و السياسي الذي غلبهم على أمرهم ,وكانت حاجتهم الماسة إلى الأيدي العاملة الرخيصة , لزراعة الأراضي الواسعة عبر الأطلنطي , وبذلك بدأ الأوروبيون بإرسال الإرساليات التبشيرية بهدف قبول الأفارقة , اعتناق الدين المسيحي و بالتالي يصبحون عبيدا للرجل الأبيض (طاهر,100,1975).

وكانت البرتغال أول من مارس تجارة الرقيق في العصر الحديث , و كانت بدايتهم إنسانية تتعلق بالجانب الديني ,ففي إحدى رحلاتهم البحرية تمكنوا من أسر مجموعة من الأفارقة ,لغرض تعليمهم

مبادئ المسيحية، ثم العودة إلى بلادهم، ليكونوا رسلا لنشر المسيحية في أفريقيا (الجمال، 1980، 129).

والسؤال الذي يفرض نفسه هل حقا أن للبرتغاليين إنسانية ومودة ورحمة فيما يخص الأفارقة؟

والإجابة عن هذا السؤال نقول أن للبرتغاليين ليست لهم إنسانية ورحمة، وإنما حاولوا استغلال

الدين لكي يحققوا أهدافهم في السيطرة على القارة الأفريقية، واستعباد شعبها، والاستفادة من خيراتها .

وعندما نزل البرتغاليون، بأفريقيا في القرن الرابع عشر، كان غرضهم الأساسي هو التجارة، ولم يكن غرضهم استعمار القارة، وقد أقاموا علاقات طيبة مع مملكة بنين، الواقعة على مصب نهر النيجر، واشتغلوا بالتجارة، حيث اشتروا العاج و البهار ، واستطاعوا أن يؤسسوا بعض المراكز التجارية على ساحل غانا ومن خلال اشتغالهم بالتجارة رأوا أن جمع العبيد يعود عليهم بالأرباح الطائلة أكثر من العاج والفضة و أن هذه المعادن لم تكن متوفرة بالقدر الكافي وبالتالي ركزوا على جمع العبيد حتى أصبحت هذه التجارة هي التجارة الرئيسية لهم (رياض، 1960، 138).

ويمكن القول بأنه لم تكن هناك تجارة الرقيق، كما وجدت عندما نزل الأوروبيون إلى أفريقيا، حتى أن الملوك المستبدين الذين كانوا يمتلكون أراضي واسعة فإنهم لم يستخدموا الرقيق إلا بعد أن عملوا وسطاء في تجارة الرقيق مع الأوروبيين. لقد ظلت البرتغال محتكرة تجارة الرقيق عدة سنوات ، قبل أن تنافسها هولندا، وفرنسا، وبريطانيا، وحتى نهاية القرن السادس عشر كانت البرتغال تزود أملاكها والأملاك الأسبانية بالرقيق، وأصبح الرقيق عماد الحياة الاقتصادية في البرتغال، وأصبح سوق لشبونة سوقا مشهورا في بيع الرقيق ، وعن طريقه يتم تزويد العالم الجديد بما يحتاجه من الرقيق. (الجمال، 1980، 129).

وبهذا يمكننا القول أن البرتغال ، رائدة تجارة الرقيق ، وأصبحت تستغل الإنسان الأفريقي عن طريق هذه التجارة ،

طرق جمع الرقيق وشحنهم إلى العالم الجديد:

تعددت طرق جمع العبيد ، ففي الساحل الشرقي من أفريقيا ، كان التجار العرب ينطلقون إلى داخل القارة في حملات مسلحة ، ويطفون في الليل، ثم يطلقون وابلا من الرصاص والناس نيام فيفزع الناس ويخرجون من بيوتهم فيغيرون عليهم ويتصيدونهم ثم ينقلوهم إلى جزيرة زنجبار (الترمانيني، 1978، 143).

والباحث يرى أن هذا الأسلوب الذي يتبعه العرب غير مقبول على الإطلاق إذا فعلوه وبالتالي ربما فيه تحايل على العرب المسلمين , لأن أخلاقهم الإسلامية تمنعهم مثل هذا التصرف المشين وأميل إلى أن هؤلاء الذين مارسوا هذا الأسلوب , قد يكونوا ماجورين من غير المسلمين الذين عهد إليهم بعض السلاطين بصيد الزنوج مقابل مبالغ مالية زهيدة وبالتالي مارسوا أقصى أنواع القنص للحصول على أكبر عدد من الزنوج .

أما الأوروبيون على الساحل الغربي من أفريقيا, فقد استخدموا إثارة العداوة والبغضاء بين رؤساء القبائل الإفريقية, وبالتالي تنشب الحروب بينهم , والغارات المستمرة والتي غالبا ما ينتج عنها أسر وسبي أعداد من الزنوج وبالتالي تقوم القبيلة التي تحصلت على أسرى ببيعهم إلى الأوروبيين وبهذه الطريقة يتحصل الأوروبيون على الرقيق(الترمانيني, 1978, 134 .)

كما استخدم الأوروبيون الزعماء المحليين للحصول على الرقيق , فقد كان الزعماء يقدمون العبيد , بدلا من الضرائب المفروضة عليهم , أو بالمقايضة بالسلع , ولذلك لجأ التجار إلى إرسال عملائهم إلى المناطق الداخلية مزودين بالسلع المختلفة , مثل الأقمشة , والنيذ , والمعادن , وغيرها من الأشياء التي يحتاج إليها الأفارقة , وهكذا تتم المفاوضة بين التجار والزعماء المحليين , يتحصل فيها العملاء على أعداد من الرقيق , يتم إرسالهم إلى لواندا سيرا على الأقدام حتى يتم تصديرهم (هويدي, 2008, 186).

كما يتحصل الأوروبيون على الرقيق أيضا من ما يمنحه التاج , أو الحاكم العام للضباط الكبار , ورجال الكنيسة كمكافأة من الإقطاعيات الكبيرة, التي تشمل عددا من القرى والقبائل, ويحصل أصحاب هذه الإقطاعيات الضرائب من زعماء القرى والقبائل على صورة رقيق يبيعونه بدورهم للتجار والمقاولين (هويدي, 2008, 62).

وكان البرتغاليون , قد أتبعوا وسيلة العقد مع الأفارقة , وعندما يبدأ العقد مع الأفارقة لمدة معينة يبدأ البرتغاليون ببناء الحصون على الساحل تحرسها فرقة مسلحة , ثم يبدأ الاتصال بالأهالي ليقدموا إليهم ما يحتاجونه من الرقيق , وكان البرتغاليون قد زدوا المتعاقدين معهم بالسلح والذخيرة وكان الأفارقة لا يعرفون السلح من قبل وعندما عرفوا قيمة السلح طلبوا المزيد منه لغرض الانتصار على أعدائهم , ونتج عن استعمال السلح من قبل الأفارقة إلى كثرة الحروب بينهم , وبالتالي أدت إلى المزيد من الحصول على الرقيق , الذي كان الأوروبي في أمس الحاجة إليه (رياض, 1965, 62).

تعتبر زنجبار من الأسواق المهمة في شرق أفريقيا , فكان يعرض فيها الرقيق كما تعرض المواشي في الأسواق , فكان يتم صف الرجال وحدهم في دائرة وكلهم واقف وتظهر عليهم آثار التعب وكأنهم

هياكل عظمية ،ويبدأ المشتري بفحص الرقيق بيده فيتحسس أجزاء من جسم العبد ، والبائع يقسم له أنه ليس هناك أفضل منه . أما النساء فكن يقفن صفوفاً، فيتقدم المشترون إليهن فيتحسسونهن كما يتعرضن لمهانات لا يمكن التعبير عنها لاسيما وقد نزعت عنهن الخرق الصغيرة التي كن يسترن بها أجزاء من أجسادهن ، وإذا ما حاولن إخفاء شيء منها لا يتردد التاجر من استعمال الشدة معهن من أجل إزالة حياتهن (رياض، 1965، 68).

وبعد شراء الرقيق يتم نقلهم إلى الساحل سيرا على الأقدام رجالاً ونساء و أطفالاً ، وكان الرجال أكثرهم ، وقد مارس التجار مع هؤلاء الرقيق أبشع الوسائل البشعة ، حيث كانوا يربطون كل اثنين معا ، ويمتد خط الرقيق إلى عدة أمتار ، وكان كل صفين أو أكثر يجمعهم عمود كبير من الخشب يربط إلى أعناق العبيد متتابعين ، وكانت تطلق أيديهم ليتاح لهم أن يحملوا على رؤوسهم مؤنثهم وكان وراء كل جماعة شخص أو أكثر يشرف على سيرهم ، ويديه سوط لا يتواني أن يضرب به في قسوة بالغه من ظهر منه التراخي عن السير (رياض، 1965، 64).

ومن هنا يتضح لنا معاملة تجار الرقيق للأفارقة ، بأنها كانت معاملة قاسية جدا وقد كتب الرحالة المستكشفين ، وملأوا كتاباتهم عن مشاهدوه من قرى مخربة ، وذكروا أن وصول عبد واحد إلى ساحل ، هو في الحقيقة صيد عشرة من داخل القارة ، بمعنى أن تسعة منهم يموتون أثناء السير ، من سوء المعاملة والجوع ، والعطش (يحيى، 1984، 183).

من خلال ما تم طرحه يرى الباحث أن هناك مبالغة كبيرة في عدد العبيد الواصلين إلى الساحل بمعنى وصول عبد واحد فقط من عدد عشرة.

دخل الهولنديون ، والفرنسيون ، والانجليز والدنماركيون هذا الميدان ، إلى جانب البرتغاليين ليسدوا الطلبات المتزايدة للرقيق من أجل العمل في مزارع القطن وقصب السكر ، والتبغ في أمريكا ، و بالتالي أصبحت هناك منافسة بينهم ، وأصبح الأمر بمثابة كارثة أحلت بالقارة الأفريقية ، حيث أفرغت القارة من سكانها ونقص عددهم، وقلت خبراتها، وتحطم اقتصادها ، وأدى بالتالي إلى تأخرها (صفي الدين، 1959، 79).

كانت السفن الانجليزية تقوم برحلة مثلثة ، فقد كانت تأتي بالمصنوعات الانجليزية إلى غربي أفريقيا ، ويتم استبدال هذه المصنوعات بالرقيق ، ثم تعبر المحيط الأطلسي ويتم إفراغها في مناطق العمل بأمريكا ، ثم تعود إلى بريطانيا محملة بالسكر والقطن ، والتبغ ، وغيرها من المحاصيل .(ديفستون، 103).

وكانت البلدان الأوروبية، خاصة بريطانيا، وفرنسا، قد حققتا ثلاثة أرباح منفصلة من التجارة المثلثة فأصحاب المصانع حققوا أرباحا كبيرة من بيع سلعهم الرديئة إلى أصحاب السفن وهؤلاء حققوا أرباحا كبيرة أيضا حينما باعوا العبيد الأفارقة، مقابل السكر، والتبغ ثم ربحوا مرة أخرى عندما باعوا السكر والتبغ في أوروبا (ديفستون، دت، 103).

فإذا كان الهولنديون، يقولون إن مدينتهم، امستردام قد بنيت على عظام الزنج فليس بعيدا عن الصواب، أن نقول أن لشبونة وليفربول قد بنيتا على عظام الرقيق الأسود ودمائه (حمدان، 1968، 154).

ويذكر الدكتور زاهر رياض، أن هناك ثلاث طرق تتبعها السفن المحملة بالرقيق في المحيط الأطلسي، أولها الطريق الشمالي، الذي يتجه إلى شرق أمريكا الشمالية، والثاني وهو الأوسط الذي يتجه إلى جزر الهند الغربية، أما الثالث فهو، يتجه إلى ساحل البرازيل الشرقي (رياض، 1965، 66).

بعد وصول الرقيق إلى موانئ التصدير على السواحل الأفريقية، حيث تعد أنجولا، و الكونغو من أكبر المناطق المصدرة للرقيق في أفريقيا، واحتلت لواندا المرتبة الأولى بين موانئ أفريقيا المصدرة للرقيق (هويدي، 2008، 98).

كما كانت ساحل الذهب، وساحل الرقيق، والسنغال، والرأس، ونيجيريا، والمنطقة الواقعة بين السنغال والكونغو وشمال غينيا، من المناطق التي كان تجار الرقيق يشنون عليها الغارات من أجل صيد الرقيق (عبد ربه، دت، 155).

وقد تم تجهيز السفن المهيأة لاستقبال الرقيق، التي صممت لنقل الرقيق، فقد كانت صغيرة الحجم، قليلة الحمولة، وكانت مقسمة تقسيما أفقيا، على هيئة رفوف عرض الواحد منها ثلاثة أقدام، يرص عليها الرقيق وأيديهم مصفدة، فكان الرجال في ناحية، والنساء في ناحية أخرى، وكان العبيد يرصون في السفينة، فإذا كانت حمولة السفينة 150 طنا مثلا فإنها تحمل أكثر من 600 من الرقيق (رياض، 1965، 66).

وكانت قيادة السفينة، وإدارتها قد كلفت أشد الملاحين قسوة وأشدهم فراغا من الضمير، فكان ربان السفينة، إذا شعر بأن السفينة تحمل من الرقيق فوق طاقتها يقوم برمي عدد من الرقيق في البحر فيموتون غرقا، كما انتشرت الامراض الفتاكة، بين هؤلاء الرقيق، فيموتون منهم ما نسبته 20% إلى 30%. وفي هذه الرحلة الشاقة المؤلمة. ما كان يسمع إلا قرع السياط، وجلجلة السلاسل، والأنين وإذا

أراد ريان السفينة الترويج عن نفسه دعا الزوج إلى الغناء و الرقص ، وإذا رفض طلب الريان انهالت على هؤلاء العبيد السياط فيرقص كما يرقص الطير المذبوح من الألم (الترمانيني,1978,145).

وقد أصبحت الموانئ الأوروبية مثل مرسيليا، ونانت ،وبرستول،وليفربول إضافة إلى أشبيلية ،و لشبونة، مراكز تجميع الرقيق القادم من أفريقيا استعدادا لنقلهم إلى المستعمرات الأمريكية (الترمانيني,1978,144).

وكان الهدف من نقل هؤلاء العبيد إلى أمريكا ،لكي يستخدموا في زراعة الأراضي و في العمل في المناجم ،وكانت هذه الأعمال تحتاج إلى قوة بدنية تتحمل تلك الأعمال ،فقد جرب الأوروبيون الهنود الحمر و لكنهم لم يفلحوا ، فكان الضحية أولئك الأبرياء الأفارقة (الترمانيني,1978,147).

إن ممارسة الانجليز لهذه التجارة (تجارة العبيد) ،التي لعبت دورا كبيرا في دفع عجلة التصنيع في بريطانيا ،وفي بعض الدول الأوروبية ،كما أن هذه التجارة كانت لها عوائد اقتصادية لأبأس بها ، وهذا عميد بلدية لندن يدعى وليام بيكفورد قال متباهيا بأن الدخل السنوي لأبنة قد بلغ 40000 أي أكثر من المليون جنية وهذا الدخل بدون شك أكثر من ثراء الملك نفسه في القرن السابع عشر ،وقد كانت بريطانيا ، وفرنسا من البلدان التي تمارس الحرف اليدوية ،لكن بعد مرور مائة عام من ممارستهما ،تجارة الرقيق بدأت كلتاهما تتجهان للإنتاج بالجملة بعد استعمال الآلات الحديثة (ديفستون،دت,104).

معاملة الأوروبيين للعبيد:

عامل الانجليز ،والفرنسيون ،العبيد معاملة سيئة جدا ،فقد نظر الانجليزي والفرنسي أصحاب الإقطاعيات الكبيرة إلى هؤلاء العبيد نظرة احتقار ،وأنهم ليسوا بشرا ،وأنهم لا يستحقون الحرية ، وأن الطبيعة جعلتهم سود اللون و أرقاء ،وقد كانت المزارع التي أقيمت في تلك المناطق أشبه بالزراعة في غربي أفريقيا ،فهي تعتمد على سواعد العبيد ،الذين يستخدمون الفئوس و الأسمدة ،و بالتالي يمكن القول أن الزراعة في تلك الأماكن هي زراعة بدائية (طاهر ,1975,107).

وقد عامل أصحاب هذه المزارع ،العبيد معاملة سيئة ،و من سوء المعاملة أن بريطانيا مزق جسم عبده بالرصاص ،لأنه قدم إليه قشدة رديئة ،و أن بريطانيا آخر ضرب عبده بالسوط حتى افقده الوعي ،ثم مات بعد ذلك ،و كان السبب أن سيده كلفه بأن يصحب فرسا إلى محطة سكك الحديدية ، التي كانت تبعد بحوالي ثلاثين كيلومترا ،لكن هذا العبد ركب الفرس ،فكان جزاءه الموت .كما أن سادة من الأوروبيين لاحظوا عبيدهم يمتصون قصب السكر فكان جزاءهم خلع أسنانهم (الترمانيني,1978,145).

إن هذه المعاملة السيئة، التي يعامل بها الأوروبيون العبيد، يبغضها الإسلام الحنيف فالإسلام يقر لهؤلاء الرقيق بالآدمية، و الكرامة الإنسانية بعكس غير المسلمين الذين لا يعترفون بشخصية الرقيق ولا يعترفون بأهليته ولا بإنسانيته فلا يعامل الرقيق عند الأوروبيين إلا كمعاملة الدواب المسخرة للعمل و الخدمة، فيعامل بأشد أنواع الظلم و القسوة مع أقصى صور الحرمان و الازدراء و لا يترتب عليه أي مصلحة، ولا منفعة، إلا إشباع غرور السيد وأهوائه .

وفي أمريكا لم تكن معاملة الرقيق بأحسن حالا من معاملة الأوروبيين، فقد ازداد الطلب على العبيد خصوصا في الولايات الجنوبية الأمريكية، فرجينيا و كارولينا وكانت ولاية كارولينا أول ولاية في أمريكا وضعت أول قانون للعبيد جاء فيه: "إن العبد لا نفس له، ولا روح، وليس له فاطنة، ولا ذكاء، ولا إرادة، وإن الحياة تدب إلا في ذراعيه". (الترمانيني، 1978، 148).

وقد جعل هذا القانون للسيد سلطة مطلقة على عبده فهو يتصرف فيه بالبيع و الرهن و المقاصة، و يعدم العبد إذا ضرب سيده أو سيده، أو عصى لهما أمرا، و يعدم العبد إذا قتل رجلا أبيض حتى لو دافع عن نفسه (الترمانيني، 1978، 148).

ما تم نقله من العبيد من أفريقيا إلى أوروبا و العالم الجديد:

استمرت تجارة الرقيق أكثر من أربعمئة سنة، فقدت فيها أفريقيا الملايين من سكانها، ولم يعرف العدد الفعلي بالضبط الذي وصل إلى أوروبا، والعالم الجديد، وكانت الأعداد التي ذكرت متضاربة أشد التضارب، لأن الدارسين والباحثين لم يستندوا على وثائق رسمية، وإنما كان كل باحث ومؤلف يقدر العدد الذي يراه قريبا ومناسبا للحقيقة .

فذكر الدكتور زاهر رياض، في كتابه الاستعمار الأوروبي لأفريقيا، أنه قد تم نقل العبيد من أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا بعدد بلغ تسعة الآلف في العام من سنة 1486م إلى سنة 1641م، ويقول أزداد العدد حتى وصل في القرن الثامن عشر إلى 25 ألف في السنة، ويقول أيضا أزداد العدد في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر إلى 30 ألفا (رياض، 1960، 139).

وجاء في كتابه أيضا استعمار أفريقيا، أن البرتغاليين وحدهم نقلوا إلى أمريكا 900 ألف من الرقيق في المدة مابين عامي 1530م إلى 1600م (رياض، 1965، 65).

أما الدكتور شوقي الجمل فقد جاء في كتابه كشف أفريقيا واستعمارها، منذ أوائل القرن السادس عشر، كان الرقيق يذهب إلى أمريكا، وكانت أول شحنة من الرقيق وصلت إلى هايتي قادمة من غانا

عام 1510م ، وإلى كوبا عام 1521م ، وكان عدد العبيد الذين تم بيعهم في سوق لشبونة سنة 1539م يقدر بحوالي 10 ألف عبد (الجمال،1980،129).

وأضاف قائلاً أن ما وصل إلى المستعمرات البريطانية ، قرابة المليونين ونصف المليون ، ويقدر أن ما وصل إلى المستعمرات البريطانية خلال قرن واحد حوالي 40 مليون أحياء ، وهو نصف العدد، والنصف الآخر ماتوا في الطريق ، وبهذا تكون أفريقيا قد فقدت من سكانها 80 مليون نسمة ، بينما يقدر البعض الآخر أن القارة فقدت أكثر من مائة مليون نسمة (الجمال،1980،131).. وفي مؤلف مشترك بين الدكتور شوقي الجمال ، والدكتور عبدالله عبد الرزاق ، ذكرا فيه أن عدد العبيد الذين أرسلوا إلى المستعمرات البريطانية ، ما بين أعوام 1680م و1786م، يقدر بحوالي مليونين ومائة وثلاثين ألفاً ، وأن عدد العبيد الذين أخذوا من أفريقيا إلى الأمريكيتين قبل عام 1600م ، بلغ حوالي 125 ألف عبد ، بالإضافة إلى 150 ألف عبد نقلوا إلى أوروبا ، ليصل المجموع الكلي في القرنين الخامس عشر، والسادس عشر إلى 275 ألف عبد (الجمال وإبراهيم،19989،20).

وجاء في كتاب الدكتور فرغلي على تسن هويدي ،تاريخ أفريقيا الحديث ،أن عدد الرقيق الذي تم شحنه من غربي أفريقيا ،إلى الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1700 إلى عام 1800م يقدر بحوالي 30000 فرد في السنة ،وفي الفترة من عام 1800م إلى عام 1850م يقدر بنحو 60000 فرد في السنة ويقدر العدد الذي تم نقله من العبيد ما بين عام 1500م إلى عام 1900م بحوالي تسعة مليون إلى اثنتا عشر مليوناً ،خلال الأربعة قرون ،وهذه الأعداد نقلت من السنغال ،و ساحل الذهب ،ساحل الرقيق (هويدي،2008،35).

وجاء في كتاب أ-ج-هو بكنز ،التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية ،أن عدد العبيد،الذين وصلوا إلى الأمريكيتين ،و أوروبا خلال الفترة من عام 1541م إلى عام 1870م كان على النحو الآتي :

من عام 1541م إلى عام 1600م ،كان مجموع ما وصل إليها 274,900.

من عام 1601م إلى عام 1700م كان مجموع ما وصل إليها 1,341,100 مليون .

من عام 1701م إلى عام 1810م كان مجموع ما وصل إليها 6,071,700 مليون .

من عام 1811م إلى عام 1870م كان مجموع ما وصل إليها 1,898,400 مليون (هويكنز،19989،203).

من خلال ما تم عرضه من أرقام ،يتضح لنا أن الأرقام كانت متضاربة أشد التضارب بين مؤلف وآخر ،وأن بعض الأرقام مبالغ فيها مبالغة كبيرة جداً، وإن كانت دراسة الدكتور فرغلي على تسن هويدي ،ودراسة أ-ج-هو بكنز ،أقرب إلى الحقيقة والصواب أما الأرقام التي ذكرت بأن القارة الأفريقية

فقدت تلك الأعداد المأهولة التي تقدر بمئات الملايين فهذا في نظر الباحث نوع من التضخيم والمبالغة ،نعم إن القارة الأفريقية فقدت الكثير من أبنائها و تم إرسالهم إلى أوروبا و الأمريكتين ، ولكن في نظر الباحث أن الأعداد الواردة و التي تم ذكرها قد تكون بعيدة عن الحقيقة ،وهذا راجع بطبيعة الحال إلى عدم وجود وثائق رسمية أعتمد عليها المؤلفون في دراستهم و يبدو أن الأوروبيين ،عندما نقلوا هؤلاء العبيد لا يهتمون كثيراً بإحصائهم و تسجيل العدد الصحيح و إنما كانوا ينقلونهم مثلهم مثل قطع الأغنام لا يهتمهم عددهم و تسجيلهم و لم تكن هناك جهة وحيدة مسؤولة عن تصدير العبيد ، وإنما كل دولة أو شركة تقوم بهذه العملية وحدها و بالتالي لا توجد إحصاءات دقيقة يمكن أن يعتمد عليها الباحثون في دراستهم التي تخص تجارة العبيد .

موقف الزعماء الأفارقة من تجارة الرقيق:

لم ينتبه الزعماء الأفارقة في بداية الأمر عن العواقب الوخيمة التي سوف تنتج عن ممارسة هذه التجارة في بلدانهم ،ولم يصل وعيهم إلى مستوى الإدراك .ولكن في عام 1526م ،استشعر ملك الكونغو بخطورة هذه التجارة و يبدو أنه شاهد موقفا ،أثر فيه تأثيراً قوياً ،قام على إثره بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى ملك البرتغال ،و طلب منه إيقاف تجارة الرقيق في بلاده ومضى قائلاً : "كل يوم تجارك يقبضون على أعداد كبيرة من أفراد شعبنا ،فقد بلغ بهم الأمر أن يقبضوا على بعض أبناء أعياني ،وأقاربي ،إنه عمل مريع وفسوق شنيع ،وفوق هذا سوف تفتقر بلادني إلى البشر أو السكان فيما بعد"(ديفستون،دت،96).

وفي نفس الرسالة ،أخبر ملك الكونغو ،ملك البرتغال عن قراره و عزمه بأنه سوف لن يكون هناك وجود لتجارة الرقيق في مملكته .

وفي داهومي الواقعة على الساحل الغربي لأفريقيا ،أرسل ملكها ،أاجا ،جيشه للسيطرة على مدينة ادارة عام 1724م،لغرض منع تجارة الرقيق في هذه المدينة كما أرسل خطاباً إلى الحكومة البريطانية يعلمها بأنه سوف يمنع تجارة الرقيق في بلاده ،شارحاً له الأضرار الناجمة عن ممارسة هذه التجارة ،التي عادت على دولته من جراء هذه التجارة (الجمل وإبراهيم،1998،28).

أن ملك الكونغو ،قام بعدة محاولات ،لمنع تجارة الرقيق في بلاده ،إلا أنها باءت بالفشل ،ويبدو السبب في ذلك ،أن تجارة الرقيق ،كانت جزءاً أساسياً من النظام التجاري ،لغربي أفريقيا حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر .ويقول رحالة سويدي ،زار الإمامة في فوتاتورو ،عام 1789م: " ،أن

الإمامة أصدرت قانونا، يمنع تجارة الرقيق في فوتاتورو، و قد حاولت السفن الفرنسية إرغام الإمام، على التخلي عن هذا القرار، إلا أنه رفض المحاولات الفرنسية التي تدعوه لذلك" (الجمل وإبراهيم، 1998، 28).

مما سبق يتبين لنا، أن بعض زعماء القارة الأفريقية، قد شعروا بالكارثة التي سوف تحل ببلدانهم، من جراء هذه التجارة البشعة ولهذا أخذوا يسعون إلى إلغائها، ومحاولة منعها، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وهذا في تقديري راجع بطبيعة الحال إلى عدم المبالاة الذي كان سائداً بين الأفارقة، وعدم اهتمامهم بانتشار الرخاء فيما بينهم، مع انتشار العداوة و البغضاء بينهم، وعدم وقوفهم صفاً واحداً، أمام تجار الرقيق الأوروبيين، فلو وقف أهالي أفريقيا وقفة رجل واحد أمام هذه التجارة البشعة و عدم تشجيعها، و التعامل مع التجار الأوروبيين، لما حدث ما حدث في أفريقيا، ولكن قلة الوعي و الحاجة الماسة جعلت الأفريقي لم يفكر ما سوف يحدث له في المستقبل .

ومن هنا نقول أن بعض الأفارقة لطخوا أيديهم لاشتراكهم مع التجار الأوروبيين في هذه التجارة، لأن الأوروبي لم يكن يجرؤ على التوغل إلى داخل القارة، لولا الأفارقة الذين وفروا للتاجر الأوروبي الأعداد الكبيرة من بني جنسهم لاسترقاقهم ..

إلغاء تجارة الرقيق:

لقد أشرنا فيما سبق، أن الدول الأوروبية قد مارست تجارة الرقيق منها البرتغال، وهولندا و انجلترا، وفرنسا، وكانت انجلترا، من أكثر الدول الأوروبية، اشتغالاً بهذه التجارة المربحة، وقد مارست أشنع الطرق القاسية، ضد الأفارقة. إلا أن الانجليز في آخر الأمر تنبهوا، إلى أن التاريخ لا يرحمهم، ولا يغفر لهم، نتيجة لما اقترفوه من آثام في حق الجنس البشري، وما ارتكبه من أعمال شنيعة ضد الرقيق الأفارقة، ومن هنا ظهرت آراء تدعو إلى إلغاء تجارة العبيد وكان من أبرز من دعا إلى إلغاء هذه التجارة جماعة الكويكرز، وهي أول جماعة نبذت هذه التجارة البشعة و كان زعيم هذه الجماعة جورج فوكس قد دعا عام 1671م إلى إلغاء تجارة الرقيق و تحريرهم، وأبلغت أعضائها إلى عدم ممارسة هذه التجارة، حتى أنها طردت من عضويتها عام 1761م كل من عارض هذه الدعوة. (رياض، 1965، 81).

كما تحركت بعض الشخصيات، التي كان لها تأثير على الشعب الإنجليزي، تدعو إلى إقناع الشعب الإنجليزي بضرورة إلغاء هذه التجارة، وكان من أبرز هذه الشخصيات توماس كلاركسون، وجرانفيل شارب. (الجمل وإبراهيم، 1998، 23).

كما تكونت في لندن عام 1787م، جمعية تتكون من اثني عشر عضواً كان، من بينهم، ثمانية أعضاء من جماعة الكويكرز، وأخذت هذه الجماعة تطالب بإلغاء تجارة الرقيق، بعد أن جمعت الكثير من الدلائل التي تشير إلى المعاملة القاسية التي يتلقها العبيد من تجار العبيد.

ونتيجة لتلك الجهود المذكورة للحد من تجارة الرقيق وإلغائها، وصل موضوع إلغاء الرقيق إلى مجلس العموم البريطاني يوم 12 مايو 1798م، وتم إثارة الموضوع في مجلس العموم لأول مرة، وقد تحدث مؤيدو الحركة المناهضة لتجارة الرقيق، ولم يلقوا أية معارضة من مجلس العموم، إلا أن المجلس طلب المزيد من المعلوم والبيانات، حتى يمكنه تأييد هذا الموضوع (رياض، 1965، 81).

لكن الجهود البريطانية استمرت في مقاومة هذه التجارة، إذا استطاع اللورد جرانفيل عام 1806، من إقناع مجلس العموم على إصدار قرار بإنهاء تجارة الرقيق في الأراضي البريطانية، إلا أن مجلس اللوردات لم يوافق على هذا القرار إلا في عام 1807، وقد نص المرسوم، على تحريم تجارة الرقيق، ونقلهم على جميع السفن التي تحمل العلم البريطاني ثم أنشي المعهد الأفريقي لكي يشرف عن محاربة تجارة الرقيق (رياض، 1965، 80).

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن، لماذا تبنت بريطانيا محاربة تجارة الرقيق بعد أن كانت أكثر الدول ممارسة لها؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال متشعبة وبالتالي لا بد من طرح بعض الآراء حول هذا الموضوع حتى يمكن الإجابة عن السؤال المطروح.

فقد جاء في كتاب أ-ج-هو بكنز، التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية، يقول فيه أن أسباب إلغاء تجارة الرقيق، كانت في المقام الأول للأسباب الاقتصادية حيث إن الظروف الاقتصادية في جزر الهند الغربية قد تغيرت، بحيث أصبحت الموانئ التي تشغل بالرقيق ضعيفة جداً، وفي منتصف القرن الثامن عشر أصبحت جزر السكر البريطانية في اندحار شديد وبالتالي انخفضت الأرباح، أضف إلى ذلك ثورات العبيد و كانت الجزر الغربية، قد تدهورت ولم تعد صالحة كسوق للسلع البريطانية، كما أن تكلفة العبد أصبحت عالية في أواخر القرن الثامن عشر، وبذلك أعتمد المزارعون إلى تشجيع الرقيق على التناسل، وبالتالي أصبحوا أقل اعتماداً على الواردات من الرقيق، كما أن الرأس المال البريطاني، بدأ يتجه إلى ميادين أخرى، خصوصاً إلى الصناعة، وإلى فروع من التجارة، التي أصبحت أكثر أهمية من تجارة العبيد، كما أصبحت تجارة برستول تعاني تدهوراً في نهاية القرن الثامن عشر، وفي عام 1793م

حدثت أزمة اقتصادية خطيرة أصابت مصالح برستول الأفريقية و الأمريكية ، وبالتالي أدت إلى إفلاس كبار تجار الرقيق (هويكنز, 1998, 234).

إذا من خلال العرض السابق ، يتضح أن الدافع الرئيسي لإلغاء تجارة الرقيق ، هو العامل الاقتصادي ويرى الدكتور شوقي الجمل ، و الدكتور عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، أن إلغاء تجارة الرقيق من قبل إنجلترا ، لم يكن حياً في الإنسانية ، ولا إبداعاً بالسعي إلى عمل الخير لبنى البشر ولكن إقدام بريطانيا على إلغاء تجارة الرقيق ، كان بناء على أسس تجارية صرفة ، وقد رأت أنه لا يمكن القيام بنشاط تجاري بين أوروبا و أفريقيا ، إلا بالقضاء على تجارة الرقيق ، كما أنها اتخذت من ممارسة تجارة الرقيق ذريعة لتفتيش سفن الدول الأخرى حتى تفرض زعامتها على البحار و بالتالي يسهل عليها فرض المعاهدات و الاتفاقيات على الدول الأفريقية ، كما أنها استطاعت من فرض حمايتها على بعض مناطق في غربي أفريقيا تحت ستار إلغاء تجارة الرقيق (الجمل وإبراهيم, 1998, 33).

ومن خلال ماتم طرحه فيما سبق فإن الباحث يتفق مع تلك الآراء ، و يرى أن استخدام الآلة الحديثة ، بدلا من العبيد في عملية الإنتاج ، أدى إلى منع هذه تجارة ، لأن استخدام العبيد أصبح أكثر تكلفة من استخدام الآلة . إلا أننا لا ننكر بعض الأصوات التي كانت نظراتها إنسانية ، عندما لاحظت ما يعانيه العبيد من قبل تجار الرق و المعاملة السيئة . وبالتالي يمكن القول أن النظرة الإنسانية ، كانت لبعض فئات الشعب البريطاني التي أحست بالمعاناة التي يتلقاها العبيد من قبل التجار ، و الشركات التي تمارس المتاجرة بالبشر .

ومن هنا نتضح لنا الإجابة عن سؤالنا السابق الذي طرحناه فيما سبق عن تبني إنجلترا منع تجارة العبيد، حيث اكدت ، و جل الآراء أن العامل الاقتصادي هو الأساس في منع تجارة الرقيق من قبل إنجلترا.

الجهود الأوروبية والأمريكية لإلغاء تجارة الرقيق:

أ- إنجلترا:

أشرنا فيما سبق إلى أن إنجلترا تبنت موضوع إلغاء تجارة الرقيق خصوصاً في غرب و شرق القارة الأفريقية ، حيث أصدرت مرسوماً يمنع تجارة الرقيق على أراضيها عام 1807م لكن صدور هذا القرار لم يحد من إنهاء هذه التجارة ، بل ظلت مستمرة يمارسها الانجليز عن طريق التهريب لأن القانون لم يفرض عقوبات رادعة على من يمارس هذه التجارة واستمر الحال حتى عام 1811م عندما صدر مرسوم ينص على عقوبات لكل من يعمل بهذه التجارة ، كما أصدرت مرسوماً آخر عام 1833م يحرم

تجارة الرقيق في مستعمراتها الخارجية، وقد باشرت في تنفيذ هذه القرارات في غرب القارة و شرقها، و ذلك بإعداد دوريات من الأسطول البريطاني تجوب مياه غرب أفريقيا و شرقها، لمنع تصدير الرقيق، و قد وصل عدد السفن الحربية في غربي أفريقيا إلى عشرين سفينة تحمل على متنها أكثر من ألف بحار، كما قامت بإنشاء محاكم، لمحاكمة السفن التي تتعامل بتجارة العبيد، وإلقاء القبض عليها (الجمال وإبراهيم، 1998، 26).

كما أن إنجلترا ضغطت على الزعماء الأفارقة، وعقدت معهم معاهدات، و اتفاقيات بلغت حوالي 150 معاهدة، تعهد الزعماء الأفارقة في هذه المعاهدات بالامتناع عن تجارة الرقيق في بلدانهم (الجمال وإبراهيم، 1998، 28).

أن شرق أفريقيا، كان أصعب من غربها لمنع تجارة الرقيق، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى أن العرب كانوا مسيطرين على شرق أفريقيا مدة طويلة من الزمن، و كانت تجارة الرقيق تدر عليهم أموالاً طائلة كما أنهم لم يعترفوا بالاتفاقيات و المعاهدات التي وقعوها مع بريطانيا. إلا أن بريطانيا مارست ضغوطاً كبيرة على سلطان زنجبار، الذي كان يرفض إلغاء تجارة الرقيق، كما أن زعماء بلاده لم يوافقوه على إلغاء تجارة الرقيق، و لكن بريطانيا ضيقت الخناق على سلطان زنجبار و هددته بإعلان الحماية على بلاده، حتى اضطر في 5 يونيو 1873م بتوقيع معاهدة نهائية مع بريطانيا، وكان أهم ما جاء في هذه المعاهدة:

- 1- منع تصدير العبيد في ممتلكات زنجبار.
- 2- إغلاق كل الأسواق العامة التي تقوم في مملكته بالتعامل مع الرقيق.
- 3- القبض على كل من يحاول التجارة بالرقيق في زنجبار.
- 4- حماية العبيد المحررين، وعقاب كل من يحاول إخضاعهم للرق من جديد.
- 5- تعهد إنجلترا، بمنع الهنود المقيمين في شرق أفريقيا، من اقتناء الرقيق أو شراء رقيق جديد و على ضوء هذه المعاهدة بادر سلطان زنجبار بإعلان شعبه عما جاء في هذه المعاهدة (رياض، 1965، 90).

أما في مصر و السودان فقد كانت تجارة الرقيق منتشرة انتشاراً واسعاً و بالذات في السودان و من ثم طلبت إنجلترا من محمد علي، أن يعمل بكل جهد من أجل إلغاء تجارة الرقيق في مصر و الأراضي التابعة له في السودان، وقد لبى محمد علي طلب إنجلترا و سعى بكل ما يملك من قوه لإلغاء هذه تجارة، وكان أول إجراء قام به محمد علي هو أنه أرسل إلى حكمدار السودان تعليماته من أجل العمل الجاد على وقف هذه التجارة (هويدي، 2008، 99).

رغم تعليمات محمد علي بخصوص إلغاء هذه التجارة، إلا أنها لم يتم القضاء عليها نهائياً و إنما استمرت، حتى أنه عندما وصل سعيد باشا، لم يستطع القضاء على هذه التجارة، بسبب أن الرق تغلغل في كيان السودان الاجتماعي، و الاقتصادي، و أن القضاء على هذه التجارة تحتاج إلى وقت طويل، وجهود كبيرة، من كافة الأطراف المسئولة (هويدي، 2008، 100).

في عهد إسماعيل باشا، عندما تولى الحكم في مصر عام 1863م، سعى بكل جهده من أجل إلغاء تجارة العبيد في أملاكه، و أرسل إلى موسى حمدي حاكم السودان يأمره بمحاربة تجارة الرقيق، و القضاء عليها بكل وسيلة، وقد لبي موسى حمدي طلب إسماعيل باشا، و تعقب تجار الرقيق و حاربهم، و استطاع ضبط 70 سفينة مشحونة بالعبيد بين كاكا و فاشودة، ثم قام بإطلاق سراحهم، و اعتقال التجار، و لم يفرج عنهم إلا بعد أن أعطوه العهود و الموائيق بعدم ممارسة هذه تجارة مستقبلاً (الرافعي، 1974، 131).

وفي 4 أغسطس من عام 1877م، تم عقد معاهدة بين مصر و إنجلترا، تنص على تعاون الدولتين لمحاربة تجارة الرقيق، و تعهدت مصر بعق الأرقاء و إيجاد عمل لهم، و تربية الأطفال في مدارسها، إلا أنه بعد عزل الخديوي إسماعيل، انتعشت تجارة الرقيق مرة أخرى (هويدي، 2008، 103).

وبذلك يمكن القول أن إنجلترا كانت تهدف إلى تحطيم الاقتصاد الأفريقي و نزولها ميدان الاستعمار باسم الإنسانية و المدنية و ان كل ما تقوم به إنجلترا هو في الحقيقة خطة مدبرة لاستعمار القارة الأفريقية.

أما في إنجلترا نفسها، فقد حررت أعداد كبيرة من الزنوج، و رغبوا في العودة إلى أرض الوطن، و كانت قد تأسست شركة، تسمى شركة سيراليون، لغرض نقل الأفارقة المحررين من إنجلترا إلى أرض الوطن، و اتخذت مدينة فريتون، مركزاً لنشاطها (الجمال، 1980، 134).

وقد وصل العبيد المحررين، و عددهم أربع مائة، إلى الأرض التي استؤجرت لهم من أحد الزعماء الأفارقة في شهر مايو 1787م (رياض، 1965، 78).

ب فرنسا :

عندما قامت الثورة الفرنسية عام 1789م، تألفت الجمعية التأسيسية و كانت قد طرحت عدة مواضيع للمناقشة كان من أهمها مناقشة موضوع الرق في فرنسا، إلا أن الجمعية التأسيسية لم تستطع إصدار قرار بإلغاء الرق، و إنما استطاعت أن تمنح صفة المواطن لكل شخص يقيم على الأراضي

الفرنسية مهما كان لونه أو عرقه ،إذا انطبقت عليه الشروط التي أقرها الدستور (الترمانيني،1978،155).

وكان الرقيق في سانتو دومنجو ،قد قاموا عام 1792م ،بثورة كبرى ،ترتب عليها قلة الإنتاج في الجزيرة ،بعد ما كانت من أكثر الجزر إنتاجاً للسكر في منطقة الكاريبي الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تقوم بإلغاء الرق في ممتلكاتها الاستعمارية ،لكي تتمكن من قمع الثورة ،و قد أدت الثورة إلى تدهور في تجارة الرقيق الفرنسية (هوبكنز،1998،232).

وعندما تولى نابليون بونابرت مقاليد الحكم في فرنسا ،وجد أن صادرات المستعمرات الفرنسية ضعيفة، ويبدو السبب في ذلك إلى قلة الأيدي العاملة من العبيد ،الأمر الذي جعله يصدر قراراً في 19 مارس 1802م بعودة الاسترقاق في فرنسا، ومحاولة ارجاع تجارة الرقيق (الترمانيني،1978،156).

ولكن الحروب التي خاضها نابليون فيما بعد ،أدت إلى ضعف التجارة الفرنسية عبر المحيط الأطلسي . وفي عام 1815م وافقت الملكية العائدة ،على منع الرعايا الفرنسيين من التجارة في الرقيق و بالرغم من ذلك فإن نانت آخر الموانئ الفرنسية ،ظلت تمارس تجارة الرقيق بطريقة سرية حتى نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر .(هوبكنز،1998،232).

و ظلت تجارة الرقيق في فرنسا تمارس سراً حتى أصدرت بتاريخ 27 أبريل 1848م قانوناً بإلغاء تجارة الرقيق في مستعمراتها،وكان الإلغاء هذه المرة نهائياً في جميع ممتلكاتها (هوبكنز،1998،233).

ج .الولايات المتحدة الأمريكية :-

منعت الولايات المتحدة الأمريكية استيراد الرقيق ،منذ عام 1794م، إلا أنها ظلت مستمرة ،حتى أصدرت قراراً بمنع الاتجار بالعبيد عام 1807م، إلا أن القرار أجل تنفيذه حتى عام 1808م، ومع ذلك استمرت تجارة الرقيق قائمة عن طريق التهريب خصوصاً في جزر الهند الغربية ،إلى جورجيا ،وفلوريدا ،ولوزيانا ، ويبدو أن الأرباح الكبيرة كانت تغري التجار في أمريكا ،كما أن أمريكا كانت في حاجة ماسة جداً إلى الأيدي العاملة في زراعة القطن ،و السكر ،حتى أن الجنوبيين أخذوا ينادون بإلغاء القوانين التي تحد من تجارة الرقيق (رياض،1965،81).

وفي عام 1816م، تأسست جمعية الاستعمار الأمريكية ،و منذ أن تأسست أخذت على عاتقها مسئولية نقل العبيد المحررين إلى ليبيريا ،و لم يكن الدافع إلى ترحيل هؤلاء الرقيق إنسانياً ، و إنما

الدافع الحقيقي هو أن الكثير من هؤلاء العبيد نالوا حرمتهم بسبب موت أسيادهم في الولايات المتحدة الأمريكية .(الجمال وإبراهيم,1998,31).

وكانت الجمعية قد تحصلت عام 1819م على مرسوم حكومي بتكوين مستعمرة في ليبيريا ، واستطاع أعضاء البعثة من الحصول على قطعة أرض في ليبيريا ، وهكذا أصبحت ليبيريا تستقبل الرقيق المحررين .(رياض,1965,82).

رغم هذه الإجراءات و القوانين الصادرة بخصوص منع تجارة الرقيق ، إلا أن التجارة كما أسلفنا ظلت مستمرة بطريقة سرية ، نظراً لحاجة أمريكا إلى الأيدي العاملة ، إلا أن قرار الرئيس الأمريكي لينكولن عام 1862م قد وضع حداً لهذه التجارة البشعة و تعاون مع بريطانيا بخصوص منع تجارة الرقيق ، أن الرئيس الأمريكي عندما أقدم على هذه الخطوة كان هدفه حرمان الولايات الجنوبية من حليف محتمل(هوبكنز,1998,228).

د. الدنمرك :

أصدرت الدنمرك مرسوماً في 16مايو 1792م ، ينص على إلغاء تجارة الرقيق ، وحددت عام 1802م نهاية لهذه التجارة (رياض ,1965,80).

المؤتمرات الدولية:

عقدت عدة مؤتمرات دولية بخصوص منع تجارة الرقيق منها مؤتمر فيينا الذي تم عقده عام 1815م، والذي نص على ضرورة إلغاء نظام الرق ، وقد أصبح لهذا القرار قوة دولية أكثر من التشريعات التي تصدرها كل دولة لكي تطبقها داخل أراضيها (يحيى,2010,215).

كما أن مؤتمر برلين الذي عقد 1884م---1885م، قد نصت المادة التاسعة منه على مايلي: " نظراً لأن تجارة الرقيق ممنوعة طبقاً لمبادئ القانون الدولي الذي تعترف به القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر ، ونظراً لأن عمليات نقل الرقيق براً وبحراً ممنوعة ، لذا فإن القوى التي لها حقوق سيادة أو نفوذ في المناطق التي تكون حوض الكونغو ، تعلن أن هذه المناطق لن تستخدم كسوق للرقيق وتلتزم كافة القوى باتخاذ كافة الوسائل لوضع حد لهذه التجارة ومعاينة المشتغلين بها . " (الجمال وإبراهيم,1998,29).

وتم أيضاً مناقشة موضوع الرق في مؤتمر بروكسل الذي تم عقده في شهر يوليو من عام 1890م والذي ناقش مسألة الرق في القارة الأفريقية , وتضمن هذا المؤتمر على سبعة فصول , اشتملت على مائة مادة تدور كلها حول تجارة الرقيق, والأسلحة النارية(الجمل وإبراهيم,1998,29).

مما سبق يتضح لنا الجهود التي بذلتها بعض الدول من أجل إلغاء تجارة الرقيق, في أراضيها ومستعمراتها, وكانت انجلترا قد تبنت هذا المشروع , ثم حذت حذوها بعض الدول مثل فرنسا, وأمريكا, والبرتغال وغيرها من الدول , كما عقدت العديد من المؤتمرات الدولية أيضاً بغرض تحريم تجارة الرقيق, منها مؤتمر فيينا عام 1815م, ومؤتمر برلين عام 1884م-1885م ومؤتمر بروكسل عام 1890

وكما أشرنا سلفاً فإن إلغاء تجارة الرقيق لم تكن بغرض إنساني , وإنما كانت خطة مدبرة من قبل الدول الاستعمارية وخصوصاً بريطانيا, لتحطيم الاقتصاد الأفريقي , والهيمنة على القارة , واستعمارها في آخر المطاف.

الخلاصة

بعد أن استعرضنا ما جاء في هذا البحث , عن المآسي التي أحلت بالقارة الأفريقية من جراء تجارة الرقيق , التي تعتبر وصمة عار في جبين الأوروبيين , الذين مارسوا هذه التجارة البشعة منذ القرن الخامس عشر , والسادس عشر, ورغم أن الرق عرف منذ القدم , إلا أن القارة الأفريقية لم تكن تعرف تجارة الرقيق بالصورة التي مارسها الأوروبيون على القارة الأفريقية .

لقد كانت السخرة موجودة في أفريقيا , وهي تختلف تماماً عن تجارة الرقيق ومن هنا يمكننا استخلاص .النتائج التالية:

1- ومن خلال البحث أتضح لنا أن الأوروبيين, عندما نزلوا إلى الشواطئ الأفريقية لم يكن غرضهم استعمار القارة , وإنما غرضهم الأساسي كان التجارة وحمايتها وتأمينها , والوصول إلى الهند , ولهذا أقاموا علاقات طيبة مع أهل القارة , ولكنهم سرعان ما غيروا هذا الأسلوب خصوصاً عندما وجدوا أن تجارة الرقيق تعود عليهم بالأرباح الوفيرة .

2- وأشار البحث بأن البرتغال , تعتبر رائدة تجارة الرقيق في أفريقيا , خلال القرن السادس عشر, ثم نافستها أسبانيا, وهولندا والدنمرك , وفرنسا , وانجلترا , وقد عملت هذه الدول على استغلال الإنسان الأفريقي , عن طريق هذه التجارة البشعة.

3- وتبين من خلال البحث أن الأوروبيين , استخدموا عدة وسائل من أجل الحصول على الرقيق ,حيث استعملوا أسلوب العداوة والبغضاء , بين القبائل الأفريقية حتى تقع الحروب بينهم ويتم أسر وسبي عدد من الرقيق من قبل القبيلة المنتصرة ثم تقوم القبيلة ببيع هؤلاء الأسرى إلى الأوروبيين, كما أن الأوروبيين زدوا الأفارقة بالأسلحة, التي اثبتت فاعليتها في الحروب وبذلك أزداد عدد الرقيق الذين يتم تصديرهم إلى أوروبا, والأمريكيتين .

4- وأكد البحث أن الأوروبيين مارسوا أبشع الوسائل لقتل الرقيق , ولم يراعوا الحقوق الإنسانية لهؤلاء الرقيق , فقد تعرض العبيد الأفارقة لمختلف صنوف الذل والمهانة والقهر,في أسواق النخاسة خصوصا النساء اللاتي تعرضن لأبشع الإهانات التي لا يمكن التعبير عنها. كما أن الرقيق الذين يتم صيدهم ينقلون سيرا على الأقدام ,إلى موانئ التصدير,وكانوا يتعرضون لأشد أنواع القهر والذل والمهانة .وتعتبر أنجولا والكونغو من أكبر المناطق التي يتم من خلالها تصدير الرقيق إلى أوروبا والأمريكيتين.

5- أصبحت مرسيليا,ونانت ,ووبريستول,وليفربول ,وأشبيلية , ولشبونة من أهم المراكز لتجميع الرقيق القادم من أفريقيا .وعن طريق هذه الموانئ يتم نقل الرقيق إلى المستعمرات الأمريكية ,للعمل في المزارع والمناجم التي تحتاج إلى قوة بدنية تستطيع تحمل الأعمال الشاقة .

6- وأتضح من البحث إلى أنه لم تكن هناك إحصاءات دقيقة لعدد الرقيق الذي خرج من القارة الأفريقية ,فكانت الأعداد متضاربة, فالبعض يقدر العدد بمائة مليون , والبعض الآخر يقدره بأكثر من ذلك , ونظرا للفترة الطويلة أربعة قرون متواصلة لممارسة هذه التجارة,لم توجد إحصاءات لعدد الرقيق الخارج من القارة.

7- وأكد البحث أن إلغاء تجارة الرقيق الذي تبنته إنجلترا لم يكن الدافع من ورائه إنساني, ولكن الدافع الحقيقي هو العامل الاقتصادي البحث ,فقد أصبحت الموانئ التي تشغل بتجارة الرقيق ضعيفة وضعف إنتاج السكر في منتصف القرن الثامن عشر, إضافة إلى ثورات الزنوج في جزر الهند الغربية ,وبالتالي تدهورت الحالة الاقتصادية في تلك الجزر ولم تعد صالحة كسوق للسلع البريطانية ,كما ازدادت تكلفة العبيد ,وبالتالي تم تشجيع الرقيق على التناسل ولم يتم الاعتماد على الواردات من الرقيق .

كما أن بريطانيا اتخذت من منع تجارة الرقيق ذريعة لتفتيش سفن الدول الأخرى لكي تفرض سيطرتها على البحار ,وفرض المعاهدات على الدول الأفريقية,ثم فرض الحماية عليها .

كما أن استخدام الآلة الحديثة بدلا من العبيد في الإنتاج أدى إلى منع هذه التجارة , لأن تشغيل العبيد أصبح أكثر تكلفة من استخدام الآلة وبالتالي يعتبر العامل الاقتصادي هو الأساس في منع تجارة الرقيق من قبل إنجلترا .

وبفضل جهود إنجلترا لمنع تجارة الرقيق وضغطها على بعض الدول إن حذت حذو إنجلترا كل من فرنسا وأمريكا والبرتغال والدنمرك واستطاعت منع تجارة الرقيق على أراضيها .

8- خلصت الدراسة أن القارة الأفريقية,أفرغت من سكانها , وأدى ذلك النقص في عدد السكان إلى التأثير على القارة من كافة النواحي , السياسية, والاقتصادية , والاجتماعية , وبالتالي أدى إلى تأخر القارة عن بقية دول العالم

لقد حطمت تجارة الرقيق القرى الأفريقية,وأدت إلى عدم الاستقرار, وبالتالي إلى نقص القدرة الإنتاجية في الزراعة والصناعة , ونهب ثروات المنطقة من قبل الأوروبيين .

أما من الناحية السياسية ,فقد استطاعت الدول الأوروبية,أن تهيمن وتسيطر على مناطق غربي أفريقيا بذريعة القضاء على تجارة الرقيق .

أما الآثار الاجتماعية,فقد قل عدد سكان القارة ,نتيجة نقلهم إلى أوروبا, وجزر الهند الغربية ,وبسبب نقص الرعاية الصحية , كما أن الحروب التي وقعت بين القبائل الأفريقية واستخدامهم الأسلحة النارية,أدت إلى نقص السكان في القارة

9- كان الأوروبيون يشجعون فريقا,ضد فريق, ويوسعون هوة الخلاف بين الافارقة , من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من العبيد .

قائمة المراجع

1. أحمد سليمان البشاييرة . " الرق قضية إنسانية وعلاج قرآني".- مجلة البحوث و الدراسات القرآنية ،ع5 ،س 5- 6، 1974.
2. عبد الكريم ابراهيم السمك. "الرق عبر التاريخ".- مجلة احوال المعرفة ، ع ،2014م
3. فرغلي علي تسن هويدي. تاريخ أفريقيا الحديث و المعاصر .- الإسكندرية : العلم للنشر والتوزيع ، 2008م.
4. أحمد طاهر . أفريقيا فصول من الماضي والحاضر .- القاهرة : دار المعارف .1975
5. شوقي الجمل. تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها.- القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ،1980
6. زاهر رياض . الاستعمار الأوروبي لأفريقيا في العصر الحديث .- القاهرة:مكتب الجامعات للنشر ، 1960م .
7. عبد السلام الترماني . الرق حاضره و ماضيه(عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافيه) .- الكويت : المجلس الوطني للثقافة ،1978
8. زاهر رياض . استعمار أفريقيا .- القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ،1965م
9. جلال يحيى . مصر الأفريقية و الأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر .- القاهرة :دار المعارف ،1984م.
10. صقي الدين محمد . أفريقيا بين الدول الأوروبية .- القاهرة : دن ،1959م.
11. شارل اندرية جوليان . تاريخ أفريقيا ؛ ترجمة طلعت عوض أباطة ، مراجعة عبد المنعم ماجد .- القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر ،د.ت ،
12. باسيل ديفستون . لمحات من تاريخ أفريقيا ؛ ترجمة مركز البحوث و الدراسات الأفريقية .- سبها : مطابع الثورة العربية ، د.ت .
13. جمال حمدان . إستراتيجية الاستعمار والتحرير .- القاهرة : دن ، 1968 .
14. سعد زغلول عبد ربه . " تجارة الرقيق و أثرها في استعمار أفريقيا " .- المجلة المصرية ، مج20 ، 1994
15. شوقي الجمل ، عبدالله عبد الرازق إبراهيم . تاريخ غرب أفريقيا.- القاهرة : المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،1998.
16. ا.ج. هوبكنز . التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية ، تقديم محمد عبد الغني سعودي ؛ ترجمة أحمد فؤاد بلبع.- القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،1998.
17. عبد الرحمن الرفاعي ، عصر إسماعيل. دار المعارف، ج1 .- ط4 .- القاهرة: دن ، 1974.
18. جلال يحيى . تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر.- القاهرة : المكتب الجامعي الحديث، 2010.